



البحرين:

# تجذّر الملكية المطلقة

تقرير بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

سبتمبر 2020



## المحتوى

- المقدمة ..... ٣
- الحكم الرشيد وحكم القانون ..... ٥
- صياغة الدستور ..... ٧
- السلطة التشريعية ..... ٨
- الحوار والمشاركة السياسية ..... ١٠
- الانتخابات ..... ١٢
- الأحزاب السياسية ..... ١٤
- الديمقراطية وحقوق الإنسان ..... ١٦
- الإعلام ..... ١٩
- الخلاصة ..... ٢٠



إذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب بنفسه، أو الحكم الذي يقوم على السيادة الشعبية التي تقوم على أساس "الشعب مصدر السلطات"، فإن الحكم في أي بلد لا يكون ديمقراطياً إلا إذا استند على رأي الشعب، ونالت الحكومة الشرعية من الشعب بإرادة حرة وعبر شراكة حقيقية، بدءاً من صياغة الدستور والاستفتاء عليه ومروراً بالانتخابات البرلمانية لانتخاب ممثلي الشعب في السلطة التشريعية، ومن ثم الرقابة الشعبية عبر الممثلين لهم في البرلمان، لأعمال الحكومة أي السلطة التنفيذية، وأيضاً بتمتع استقلال السلطة القضائية إدارياً ومالياً من أجل أن تكتمل عناصر الشرعية الشعبية لهذه السلطات الثلاث.

الديمقراطية ليست شعاراً أو وصف جزاف يطلق على أي دولة أو بلد، بل هي برنامج لإدارة شؤون الحكم يقوم على أسس ثابتة وراسخة بتطبيق سيادة القانون من أصحابه (الشعب) ويجعلهم يشعرون بالشراكة الحقيقية في إدارة الدولة، فإذا تحقق ذلك يكون المواطن مدين لهذه الدولة بالواجبات وعليها كامل الحقوق التي لا غنى عنه لأي شعب من شعوب العالم.

بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية في هذا العام 2020 قمنا نحن في (منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان) بكتابة هذا التقرير الذي نرى بأنه من الممكن أن يكون فرصة لتسليط الضوء على واقع البحرين ومدى تمتع شعبه بالحقوق الأساسية ومنها الحقوق السياسية المتصلة بالحياة الديمقراطية.

اننا نرى أن هناك زعم من حكومة البحرين بأن النظام السياسي القائم هو نظاماً ديمقراطياً، ولكن في الواقع ومن خلال هذا التقرير سيتبين أن ادعائها يجانب الحقيقة، والحكم القائم غير مبني على أسس ديمقراطية، والسلطة الحاكمة تنتهك المبادئ الأساسية والعناصر الأصيلة للديمقراطية التي تقوم على إرادة الشعب وتمثل مصدر الشرعية، وتخالف هذه السلطة القواعد الأساسية لمبادئ الديمقراطية في إطار القانون الدولي وهو يتضمن بصفة خاصة، حرية التعبير (المادة 19)، الحق في التجمع السلمي (المادة 21)، الحق في حرية

تكوين الجمعيات مع الاخرين (المادة 22)، الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء بطريق مباشرة أو من خلال ممثلين يختارون اختياراً حراً، وفي الحصول على فرصة مناسبة للقيام بذلك (المادة 25)، حق المواطن في أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين عبر التصويت السري، مع تضمينها للتعبير الحر عن إرادة الناخبين (المادة 25). جميع ما ذكره هو مواد من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد ملزم للدول التي صادقت عليه والبحرين من بينها.





## الحكم الرشيد و حكم القانون

مبدأ من مبادئ الديمقراطية ان تكون السلطة الحاكمة شفافة في عملها وان تكون فعاله في إدارة شؤون البلاد. الحكم في البحرين يدار من قبل الملك وأسرته وفي الدستور الملك ذاته مصونه لا تمس. لا يمكن محاسبة او مراقبة الذمم المالية للملك و رئيس الوزراء و ولي العهد، ولا يمكن مساءلة أفراد الأسرة الحاكمة ويتم اعتبارهم خطوط حمراء ومن يتجرأ في انتقاد حتى الوزراء منهم يتم معاقبته وتوبيخه والزج به في السجن، ويستمد هؤلاء السلطة من مناصبهم القيادية الرفيعة في الدولة و من قرابتهم من الملك كما لا يمكن للشعب مقاضاة أفراد العائلة الحاكمة.

خضوع الجميع بما فيهم المتصددين لشؤون الدولة للقانون يعتبر من أهم عناصر الدولة الديمقراطية، التي توفر مجموعة من الضمانات أهمها سيادة القانون والمساواة أمامه، والفصل بين السلطات، والاعتراف بالحقوق والحريات، و استقلالية السلطة القضائية.

القوانين والتشريعات والقرارات في البحرين لا تصدر بأليات ديمقراطية بل يتم إصدارها من قبل سلطة منفردة، كما انها لا تطبق على الجميع، ويتم استثناء أفراد الأسرة الحاكمة والمتنفذين من تطبيق القانون عليهم، وتسخر القوانين كسلطة قمعية ودكتاتورية. الملك هو رئيس السلطة القضائية وهو رئيس المجلس الأعلى للقضاء وهو الذي يعين القضاة ويعزلهم من مناصبهم على أسس الولاء، وهو الذي يعين النائب العام، وعليه لا يمكن للقانون ان يكون عادلاً دون ان تكون السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية.

القانون في البحرين لا يطبق على الجميع على حد سواء، وفي نفس الوقت يتم توظيف القوانين المخالفة للشرعة الدولية بشكل تعسفي ضد المعارضين، ويتم استخدام المحاكم لإصدار عقوبات مغلظة ضدهم مثل احكام الإعدام والسجن المؤبد او السجن لمدد طويلة، كما تم سابقاً اسقاط جنسية المواطنين وابعادهم من البلاد .

تم سابقاً اسقاط جنسية المواطنين وابعادهم من البلاد .

في البحرين لا يمكن محاسبة افراد الأسرة الحاكمة او حتى المتنفذين في الدولة على سبيل المثال في ديسمبر 2018 اعتقلت السلطات البحرينية الفنان والمنتج البحريني قحطان القحطاني بسبب إعادة إرسال رسالة تحتوي نقداً حول إعادة تعيين وزير شؤون الإعلام في البحرين "علي الرميحي" ضمن التشكيل الوزاري الجديد في البلاد، ولا يوجد ما يثبت محاسبة أي من المسؤولين المتنفذين على خلفية قضايا فساد او سرقات للمال العام.

لا تلتزم السلطات في البحرين بتنفيذ القوانين ويتم تطبيقها بشكل مغاير لجوهر القانون، مثلاً التعذيب محظور وفق القانون البحريني لكنه يمارس بصورة ممنهجة في غرف جهاز المخابرات الوطني وإدارة التحقيقات الجنائية وغرف مراكز الشرطة، وتستشري ثقافة الإفلات من العقاب. وفقاً للقانون الاعتقال محظور دون مذكرة قبض، لكن الاعتقالات تتم دون ابراز مذكرة القبض من قبل مأموري القبض الجنائي. وفقاً لدستور البلاد والقوانين ذات صلة المسيرات والاعتصامات حق ويحتاج المنظمون إخطار السلطات ولكن وزارة الداخلية تشترط الترخيص والموافقة عليها وعملياً تعتبر الاعتصامات والاحتجاجات ممنوعة بشكل تام في مخالفة صريحة للقانون.



## صياغة الدستور

يوجد في البحرين دستور عقدي توافقي وهو دستور عام 1973، ولكن في عام 2002 قام ملك البحرين بصياغة دستور بإرادة منفردة ودون عرضه للإستفتاء شعبي، او مشاركة قوى المجتمع المدني أو رجال القانون الوطنيين في صياغته، لذا لم يحظى الشعب بحقه في صياغة دستور عقدي توافقي، وتم صياغة مواد دستورية على أساس ان تكون جميع السلطات في قبضة الملك، وليكون الملك هو رئيس للمجلس الأعلى للقضاء وهو أيضا رئيس السلطة التنفيذية. رئيس الوزراء والوزراء وأعضاء السلطة القضائية، يعينهم الملك ويعفيهم من مناصبهم وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

في ظل غياب دستور متوافق عليه من الشعب يصون حقوق الجميع ويضمن العدالة والمساواة وتطبيق القانون على الجميع فلا وجود للديمقراطية في البحرين، والحاصل الآن أن نظام الحكم يحصر جميع السلطات في شخص واحد وهو الملك بتسلط على جميع مقومات الدولة ( الأراضي، الثروة، السلطة، مصير الشعب )، عن طريق الهيمنة على السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، من دون رقابة و حق الشعب في محاسبته.

## السلطة التشريعية

وفقاً للدستور البحريني لعام 2002 تناط السلطة التشريعية بالملك والمجلس الوطني المؤلف من مجلس الشورى و مجلس النواب. يتألف مجلس الشورى من أربعين عضواً يعينهم الملك بما في ذلك رئيس المجلس. من خلال المتابعة تبين أن جميع من تم تعيينهم كأعضاء لمجلس الشورى تمت على أسس الولاء للأسرة الحاكمة وليس ممن تتوفر فيهم الخبرة ومن ذوي الإختصاص، وقد تم المساواة بين المجلسين من حيث الصلاحيات التشريعية.

هذا ولكي يضمن الملك ان جميع القوانين التي تصدر لا تكون مخالفة لسياسات الحكم فقد نص دستور عام 2002 في المادة (70) من على أنه "لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب او المجلس الوطني وصادق عليه الملك"، وفي حال اختلاف المجلس الوطني على قانون مرتين فإنهما يجتمعان برئاسة رئيس مجلس النواب، ويشترط للموافقة على مشروع القانون المقترح موافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين.

المادة (38) من الدستور أجاز للملك إصدار مراسيم لها قوة القانون بشكل منفرد في ممارسة التشريع، والمادة (87) ألزمت السلطة التشريعية بفترة زمنية فيما يتعلق بمشاريع القوانين الاقتصادية او المالية التي تطلب الحكومة نظرها بصفة الاستعجال، وتم تضمين مواد تعجيزية لمحاسبة رئيس الوزراء على سبيل المثال "إذا أقر المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى الملك للبت فيه، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة أو بحل مجلس النواب" وليس المجلسين معاً (النواب و الشورى).

صدر مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002 بإصدار قانون ديوان الرقابة المالية وتم نشرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 يوليو 2002 "ينشأ جهاز مستقل يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة يسمى ديوان الرقابة المالية، ويتبع الملك" وبهذا القانون تم وضع مزيد من القيود على صلاحيات السلطة التشريعية لممارستها رقابتها على الشؤون المالية.

شنت السلطات حملات أمنية ضد نواب سابقين حيث تم إستهدافهم بسبب مواقفهم في استخدام دورهم في الرقابة والمحاسبة، ومن هؤلاء هم: النائب السابق الشيخ علي سلمان ولازال معتقل ويواجه حكم السجن مدى الحياة، النائب السابق خليل المرزوق حيث تم اعتقاله واستدعائه للتحقيق عدة مرات، النائبان السابقان الشيخ حسن سلطان وعلي الأسود محكومان بالسجن المؤبد، كما أن الشيخ حسن سلطان اسقطت جنسيته، النائب السابق السيد جميل كاظم حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب تعبير عن الراي في مواقع التواصل الاجتماعي، النائب السابق جواد فيروز أسقطت جنسيته وتعرض للتعذيب في سجون تابعه للجيش وفي جهاز المخابرات الوطني، وكذلك تم اسقاط جنسية النائب السابق جلال فيروز، كما تعرض النائب السابق مطر مطر للتعذيب والاعتقال في فترة السلامة الوطنية في عام 2011، كما تعرض النائبين السابقين أسامة التميمي وخالد عبدالعال للتضييق والملاحقة الأمنية والسجن عدة مرات.



## الحوار و المشاركة السياسية

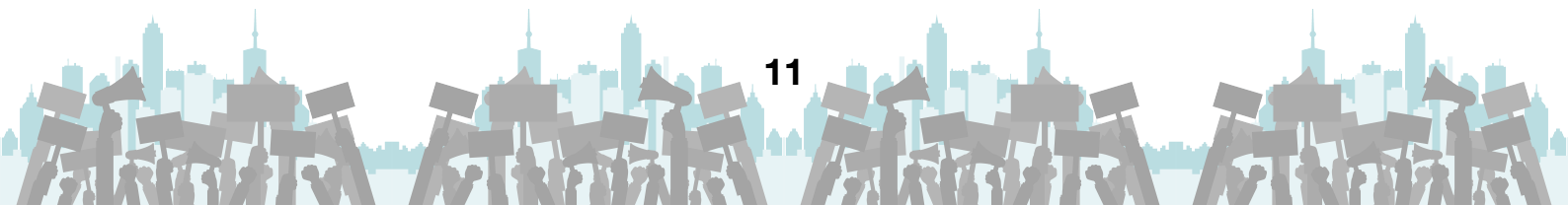
إن المشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد هي أساس الديمقراطية. وحرمان مشاركة المجتمع المدني مؤثر على الحكم المستبد بالسلطة، الفقرة (هـ) من الدستور البحريني لسنة ٢٠٠٢ المادة الأولى تقول " أن للمواطنين رجالاً ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون".

منذ خمسينيات القرن الماضي يطالب شعب البحرين بحوار سياسي يفضي الى مصالحه وطنية، حيث شكل الشعب هيئة الاتحاد الوطني في عام 1954 ولكن تم نفي قادة هذه الحركة لاحقاً من قبل الحكومة آنذاك، وتكررت المطالبات نفسها في السبعينات والثمانينات والتسعينات، وتم مواجهتها جميعاً بالقوة والقمع، وفي فترة الربيع العربي عام 2011 كان آخرها، حيث طالب الشعب مرة أخرى بالحوار والإصلاح السياسي للوصول الى حقهم في انتخاب الحكومة، وسلطة تشريعية ذات صلاحيات كاملة، وسلطة قضائية مستقلة، ولكن السلطات البحرينية استخدمت القوة المفرطة وسمحت لقوات عسكرية من خارج البلاد تحت مسمى قوات درع الجزيرة للدخول للبحرين، واعتقلت الآلاف من المواطنين إضافة الى جرائم القتل خارج نطاق القانون التي حدثت وراح ضحيتها العشرات، وفرضت السلطات حالة الطوارئ وتم محاكمة المدنيين في القضاء العسكري بما فيهم قياديين في حقوق الانسان، مثل الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الانسان عبد الهادي الخواجه، ورموز سياسية مثل حسن مشيمع، وعبد الوهاب حسين، وعلماء دين وتم توثيق تعرضهم للتعذيب في وثائق اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

لاتزال المعارضة تحت السلطات بفتح حوار وطني يفضي لتوافق وطني والمشاركة السياسية، وقدمت اكثر من وثيقة ودعوة للسلطات البحرينية مثل الدعوة التي أعلنت عنها خمس جمعيات معارضة في أكتوبر 2011 تحت اسم "وثيقة المنامة"، وفي شهر يونيو 2018 أطلقت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي حلتها السلطات في عام 2016 بمبادرة تحت مسمى "إعلان

المبادئ والمصالح المشتركة" ودعت السلطات للحوار والتفاوض على قاعدة الانتصار للوطن وانها على استعداد تام للمضي في برنامج الحل على قاعدة التوافق الوطني والخروج برؤية مشتركة .

قوى المعارضة في البحرين محرومة من المشاركة السياسية، وتواجه التمييز والقمع في ممارسة حقهم في التجمعات ومباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في الحياة العامة، وكيفت السلطات قوانينها علي نحو يسمح لها بممارسة التمييز ضد جماعات المعارضة ومنعهم من المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية وعضوية مجالس إدارات مؤسسات المجتمع المدني.



## الانتخابات

عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية أن يكون الشعب مصدر السلطات الثلاث عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية، ويشارك فيها بكل فئاته وأطيافه دون تمييز وعلى قدم المساواة في انتخابات تجرى على أساس الاقتراع السري وبتكافؤ الفرص، بحيث ينتخب الشعب من يحكمه سواء رئيس الدولة أو رئيس الوزراء، وتحكم الأغلبية بضوابط دستورية تحفظ حقوق الأقليات.

في البحرين لا يحق للشعب بانتخاب الملك أو رئيس الوزراء، والانتخابات للسلطة التشريعية جزئية وهي لمجلس النواب دون مجلس الشورى (المعين من الملك)، وتحديد الدوائر الانتخابية يصدره الملك بمرسوم، وأما المجالس البلدية فقد تبين من خلال الممارسة بأنها مجالس بدون صلاحيات تنفيذية، وبحسب القوانين المستحدثة لا يمكن لجماعات المعارضة الترشح لمجلس النواب أو المجلس البلدي، وفي مخالفة واضحة لنص المادة (هـ) من المادة الأولى من الدستور لعام 2002 تم استبعاد آلاف المواطنين من حق الانتخاب والترشيح في انتخابات عام 2018، وهو ما تسبب بمنع الأفراد من الترشح للانتخابات البرلمانية بشكل دائم، بما في ذلك أولئك الذين أدينوا سابقاً لعقوبة السجن لسته أشهر أو أكثر، إضافة للمواطنين المنتمين لجمعيات سياسية التي تم حلها بسبب مواقفها الداعية للتحول نحو الديمقراطية. إن السلطات البحرينية عملت في جميع فترات الانتخابات البرلمانية والبلدية على ترهيب المواطنين من ممارسة حقهم في مقاطعة الانتخابات ان رغبوا، حيث تم الترويج عبر وسائل الاعلام الرسمية والمالية للحكم لترهيب كل من يقاطع الانتخابات بحرمانهم من حقوقهم الأساسية مثل التوظيف أو سحب وحداتهم السكنية وشطب أسمائهم من قوائم انتظار السكن الاجتماعي في حال امتناعهم عن التصويت .

استخدمت السلطات توزيع الدوائر الانتخابية لتفادي حصول المعارضة على أغلبية مقاعد مجلس النواب، وهذا التوزيع غير مبني على مبدأ صوت لكل مواطن، حيث تم تقسيم الدوائر الانتخابية الى (٤٠ دائرة) ويصدر بمرسوم ملكي، وتضع السلطات مراكز تصويت عامة تم



استخدامها لتوجيه الأصوات، وفي جميع الدورات الانتخابية التي حدثت صدرت توجيهات بأوامر عسكريه لمختلف منتسبي القوات المسلحة بالتصويت في الدوائر العامة لمرشحين تريد السلطات وصولهم للمجلس النيابي.

( لمعرفة المزيد في تقرير يوم الترهيب الانتخابي <https://www.bfhr.org/uploaded/tarheb.pdf> )

## الأحزاب السياسية

تسمى الأحزاب السياسية في البحرين بـ "الجمعيات السياسية"، ومنذ أن قمعت الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي عام 2011 شنت السلطات حملة منظمة ضد الجمعيات السياسية المعارضة، وتم اعتقال المئات من أعضائها، وبلغت ذروتها بعد مقاطعة الجمعيات المعارضة وعلى رأسهم الوفاق للإنتخابات النيابية التي جرت في نوفمبر 2014، حيث تم إغلاق مقراتها وتصفية أموالها بشكل تعسفي. ولأزال على سبيل المثال الأمين العام لجمعية الوفاق "كبرى الجمعيات السياسية" في السجن منذ ديسمبر 2014 بتهمة إثارة الكراهية ضد النظام ووجهت له تهم من بينها عرقلة العملية السياسية والتحريض على كراهية النظام. وفبركة تهمة التآمر مع دولة قطر لقلب نظام الحكم في البلاد.

بعد عام تقريبا من حل جمعية الوفاق، لجأت السلطات إلى حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، ثاني أكبر فصائل المعارضة السياسية. هذا وقد صدر بمرسوم ملكي في (11 يونيو/ حزيران 2018) يمنع أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من الترشح لعضوية مجلس النواب والمجالس البلدية، في تضييق آخر على المعارضة.

عملت السلطات البحرينية بتكليف قانون الجمعيات السياسية لقمع المجتمع المدني وتقييد الحريات، بحيث يمكنها من رفض طلبات تسجيل الجمعيات، وتم التعديل على قانون الجمعيات السياسية للعام 2005 بقانون رقم (13) لسنة 2016 المادة (6) "طريقة وإجراءات تكوين أجهزة الجمعية واختيار قياداتها، على ألا يكون ممن يعتلي المنبر الديني أو المشتغلين بالوعظ والإرشاد والخطابة، ولو بدون أجر، ومباشرتها لنشاطها، وتنظيم علاقاتها بأعضائها على أساس ديمقراطي، وتحديد الاختصاصات السياسية والمالية والإدارية لأي من الأجهزة والقيادات، مع كفالة أوسع مدى للمناقشة الديمقراطية داخل هذه الأجهزة". مادة (5) بند (6): "ألا يجمع العضو بين الانتماء للجمعية واعتلاء المنبر الديني أو الاشتغال بالوعظ والإرشاد والخطابة، ولو بدون أجر. وفي جميع الأحوال لا يجوز الجمع بين المنبر الديني والعمل السياسي".

في ظل خنق ومنع السلطات للأحزاب وحرمانهم من المشاركة السياسية لم يعد هناك مجال لإعتبار البحرين دولة فيها التعددية السياسية بل حكم شمولي.

## الديمقراطية حماية لحقوق الإنسان

بسبب طبيعة الحكم الاستبدادي في البحرين، فقد تم الإجهاز على جميع أنواع الحراك المدني، حيث تم حل مركز البحرين لحقوق الإنسان في نوفمبر 2004، وفي يوليو 2012 تم حل جمعية العمل الإسلامي، وحلّت السلطة جمعية التوعية الإسلامية بقرار رقم (59) لسنة 2016، وتم في 17 يوليو 2016 حل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية "أكبر الأحزاب السياسية المعارضة"، وفي 31 مايو 2017 تم حل جمعية العمل الوطني الديمقراطية "وعد"، وفي 29 يناير 2014 تم حل المجلس الإسلامي العلمائي "أعلى هيئة دينية للمواطنين الشيعة في البحرين".

ومنذ عام 2011 استخدمت السلطات البحرينية الأجهزة الأمنية والقضائية في قمع الحريات والحقوق الأساسية، وقامت بتشريع قوانين مخالفة للقوانين الدولية تمكن كل من الأجهزة الأمنية والقضاء من ممارسة انتهاكات واسعة باسم القانون، مثل قانون "حماية المجتمع من الاعمال الإرهابية" (للمزيد حول هذا القانون يمكن مراجعة تقريرنا بعنوان: [القانون البحريني لحماية المجتمع من الاعمال الإرهابية: شرعنة إرهاب الدولة ضد المواطنين](#)). يسمح هذا القانون لسلطة القبض الجنائي ممارسة الاخفاء القسري ضد المعتقلين، وتم انتهاك للعديد من العهود والمواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث يضمن العهد الدولي حقوق الأفراد في حرية التعبير والتجمع، ولكن السلطات تمنع جميع أنواع المسيرات، وتقوم بشكل مستمر باستدعاء علماء الدين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان والمحامين للتحقيق، وأصدرت المحاكم البحرينية بالفعل حكم إدانة ضد المحامي عبدالله الشمالوي بتاريخ 30 يونيو 2020 بالحبس 8 أشهر في محاكمة كيدية انتقامية في قضيتين جاءتا من بلاغين لم تكتمل أركانها في مخالفة للقانون، حيث أنه عبّر عن وجهة نظره بشكل علمي بالكتابة على منصة تويتر في مناقشة لموضوع ديني. ([للتفاصيل في بيان منظمة سلام حول هذا الموضوع](#))، كما تم اعتقال وسجن المحامي عبدالله هاشم بسبب حرية التعبير أيضاً. هذا وقد استدعت التحقيقات الجنائية بتاريخ 30 يناير 2020 الباحث والمحقق التاريخي جاسم حسين بعد نشره معلومات تاريخيه على مدونته "سنوات

الجريش" والتي باشر في الكتابة فيها منذ عام 2008 . [\(التفاصيل في بيان منظمة سلام حول هذا الموضوع\).](#)

وفي مثال آخر اتهمت وزارة الداخلية في مايو 2019 حقوقيين وصحفيين ونشطاء مغردين على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنهم نائب رئيس منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان السيد يوسف المحافظة و الناشط على منصات التواصل الاجتماعي حسن عبدالنبي الستري، والصحفي عادل مرزوق والمحامي عبدالله هاشم، بجرائم الكترونية زعمت انهم يبثون الفتنة بين مكونات المجتمع البحريني و أنها بصدد القيام بإجراءات قانونية ضدهم [\(التفاصيل في بيان منظمة سلام حول هذا الموضوع\).](#)

تستخدم السلطات التغريدات التي يعبر فيها النشطاء في البحرين عن آرائهم كدليل لاستجوابهم والزج بهم في السجون في محاكم غير مستقلة بعد محاكمات تفتقر للعدالة. مازالت السلطة تمارس الرقابة على المنشورات ودور النشر وتعلق صدورها وتغلق مؤسسات اعلامية وتحجب مواقع الكترونية. ويواجه الصحفيون والنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي الواناً من المضايقات والاعتداءات والاعتقالات والتعذيب داخل السجون، و يواجهون احكام بالسجن لمدد طويلة واسقاط الجنسية في ظل غياب قضاء مستقل وسيادة القانون. تمنع وزارة الداخلية المواطنين في الوصول للمعلومة، حيث قامت وزارة الداخلية بنشر بيان على حسابها في تويتر باللغة العربية و الإنجليزية حذرت فيه المواطنين من متابعة حسابات الأشخاص في مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر والتي تعتبرهم حسابات معارضة وحذرتهم من إعادة نشر او عمل ريتويت للتغريدات التي تعتبرها السلطة فيها انتقاد للحكومة.



Ministry of Interior

@moi\_bahrain

ادارة مكافحة الجرائم الإلكترونية: متابعة  
الحسابات التحريضية والمثيرة للفتنة واعادة بث  
ما تنشره، يعرضك للمسائلة القانونية ( اغلاقها  
فورا واجب وطني)

[Traduire le Tweet](#)

18:14 · 30 mai 19 · [Twitter Web Client](#)

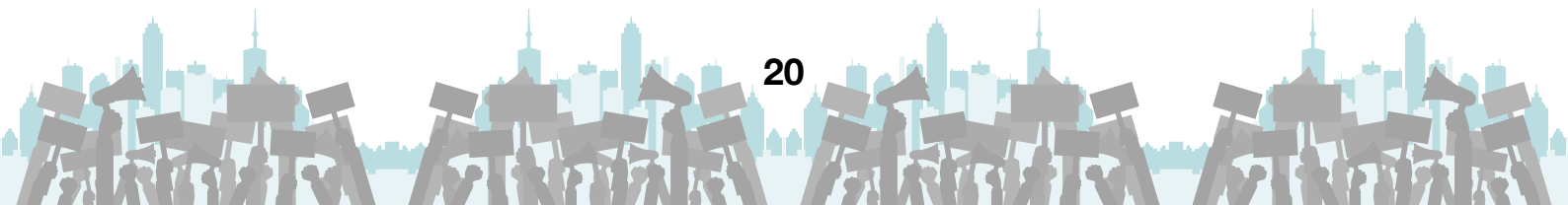
فشلت السلطات الى حد كبير في إجراء تحقيق في المسألة وجبر ضرر للضحايا، وذلك  
حيال الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان، ابرزها القتل تحت وطأة التعذيب والقتل خارج  
نطاق القانون التي نفذها عناصر أمنية سواء في اماكن الاحتجاز او في الطرقات، ولازالت  
تسود سياسة الإفلات من العقاب ولاوجود لملاحقات قانونية تطال مرتكبين جرائم حقوق  
الإنسان ولم تشكل السلطات لجان او وسائل التحقيق للوصول للحقيقة حيال أنماط  
الانتهاكات المنهجية .

من أساسيات الديمقراطية وجود اعلام حر، حيث يمكن للمواطنين المشاركة في الحياة العامة من خلال الاعلام الذي يلعب دور رقيب على أداء المسؤولين، ويسهم بشكل بنّاء من خلال عمليات النقد الإيجابية في مكافحة الفساد، ويعتبر ضمان للحكم الرشيد من خلال التقارير الصحفية التي تكشف أماكن الخلل، مع السماح للمسؤولين شرح سياساتهم للشعب. لكن يغيب في البحرين بشكل كامل المبادئ الأساسية لحرية الصحافة، و ما زالت تمارس الرقابة على المنشورات ودور النشر وتعلّق صدورها، وتغلق مؤسسات اعلامية وتحجب مواقع الكترونية وتقطع خدمات الانترنت والاتصال، ويواجه الصحفيون والاعلاميون والمحررون والناشرون والمدونون الواناً من المضايقات والاعتداءات والاعتقالات والتعذيب داخل السجون. هذا وقد واجه عدد من الصحفيين احكام بالسجن لمدد طويلة واسقاط الجنسية في ظل غياب قضاء مستقل، وغياب لسيادة القانون المنصف، مع غياب لقانون عصري ينظم عملية الاعلام ويحمي الإعلاميين والصحافة المستقلة وحرية التعبير، كما ما زالت سياسة بث خطابات التحريض والكراهية منتشرة بشكل ممنهج في وسائل الاعلام الرسمية والممولة من الدولة، مع غياب تام للصحافة والاعلام المستقل، وما زالت الدولة تحتكر البث عبر الإذاعة والتلفاز.

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود في نسخة 2020 في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي يقيس مؤشر حرية الصحافة في 180 بلد حول لعالم، صنّف البحرين في مرتبة 169 لتتراجع نقطتين عن تصنيف العام الماضي، وذكر التقرير ان القمع تضاعف على الأصوات المعارضة في البلاد، وأن الصحفيين يتهمون بشكل مستمر ويزج بهم في قضايا المشاركة في مظاهرات "تخريبية" و "دعم الإرهاب"، مما يعرضهم لعقوبة السجن التي تصل الى مدى الحياة. هذا وذكر التقرير ان كثير من الصحفيين تعرضوا إلى المعاملة السيئة، وبينهم من اسقطت جنسيته، كما ذكر التقرير بأن السلطات ومنذ عام 2016 مارست ضغوطات اكثر على الصحفيون المحليين الذين يعملون لصالح وسائل الاعلام الخارجية، بحيث وجدوا صعوبة في تجديد اعتماداتهم وفي نفس الوقت أصبح حصول الصحفيين الأجانب على تأشيرة أمراً معقداً. ( [للمزيد في بيان منظمة سلام بعنوان \( على حكومة البحرين إنهاء احتكارها لوسائل](#)

## الخلاصة

لا ديمقراطية في البحرين، الحكم مستبد، ينتهك الحريات الأساسية والمعاهدات التي صادق عليها، وينتهك المبادئ الأساسية للديمقراطية مثل التداول السلمي للسلطة وحق الشعب في انتخاب الحكومة، مع وجود انتخابات صورية لمجالس برلمانية وبلدية فاقدة للصلاحيات ولايسمح للمعارضين الترشح فيها او الانتخاب. تم تفصيل سلطة تشريعية بحيث يضمن الملك أن جميع القوانين التي تصدر لا تكون مخالفة لسياسات الحكم، و تم صياغة الدستور بإرادة منفردة ولم يحظى الشعب بحقه في صياغة دستور عقدي توافقي او التصويت عليه، وفيه تم تفصيل مواد على أساس ان تكون جميع السلطات في قبضة الملك. ترفض السلطة الحوار السياسي مع المعارضة وصولاً للمصالحة الوطنية، كما تم حل الأحزاب السياسية المعارضة وصادرت اموالها بشكل تعسفي، ولا يمكن محاكمة او محاسبة أفراد الأسرة الحاكمة. الإعلام مأمم ولا توجد صحافة حرة او مستقلة والتعبير عن الرأي لنقد السلطة مجرّم. تنتهك السلطة حقوق الانسان بشكل واسع وممنهج وتحاكم النشطاء بقوانين مخالفة للقوانين والمعاهدات الدولية.








يمكنكم متابعة أخبار منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال المواقع التالية

 [info@salam-dhr.org](mailto:info@salam-dhr.org)

| [www.salam-dhr.org](http://www.salam-dhr.org) 

بالفرنسي: @salamDHR\_FR



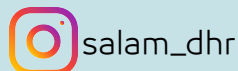
بالعربي: @salamDHR\_AR

بالألماني: @salamDHR\_GERMANY

بالإنكليزية: @salam\_DH



SALAMDHR 1



salam\_dhr



SALAM DHRS